الفصل الثالث

قضايا منهجية

لقد بدأ الالتفات إلى ما يسمى بمناهج النقد مع نهضة العلوم الطبيعية فى القرن التاسع عشر، وقد استطاع عدد من الباحثين والمفكرين أمثال تين Taine وبرونتيير Brantiere وهنكان Hennequin ولانسون Lanson وغيرهم ممن استعملوا – خلال هذا العصر – مناهج نقدية ذات خصائص واتجاهات متعددة. فقد ازدادت الاهتمامات بمعالجة الظواهر الأدبية نظرا لما حدث فيها من تغيرات، نتيجة تغيرات اعترت المجتمع والبنية الثقافية فى ذلك العصر، وقد كان من مظاهر هذا التغيير، تغير نظرة الباحثين والمفكرين إلى معالجة الظواهر الأدبية، فقد ظهرت الحاجة لديهم إلى الاستعانة بالمنهج الوضعى الذى ارتبط بظروف هذه المرحلة بشكل مباشر.

ولكى تتوافر هذه الأرضية التجريبية للنقد الأدبى، أنكر بعض نقاد الأدب الانجليزى والفرنسى الاتجاه الأكاديمى الخالص فى بداية القرن العشرين، ورفضوا الاتجاهات النظرية البحتة للدراسات الأدبية، بهدف تحرير النقد من آثار الميتافيزيقا، وجعله يرتبط بالنظرة الوضعية بكيفية معينة، ولذا رأوا أنه من الضرورى البدء بدراسة الظواهر الأدبية المختلفة، وفق طبيعة هذه النظرية، ذلك لكى يصبح النقد علما وضعيا قائما بذاته.

ولعل هذا الاتجاه قد أدى إلى تكوين تباعد بين النقد من جهة والفلسفة من جهة

اخرى، وهذا التباعد يؤدى بلا شك إلى نقص واضح فى مجال الدراسات الأدبية والفنية. وفى ظل هذا الاتجاه يود النقد الأدبى أن يصبح علما وضعيا بعد أن ينفصل عن الفلسفة، ويتحرر من خضوعه للتيار التأملى الميتافيزيقى.

قضية التكامل المنهجى

إن ضرورة التقدم الثقافى، والتطور الذى تحققه العلوم الإنسانية فى المرحلة الراهنه، يحتم على مجال النقد الأدبى الأخذ بمبدأ تضافر العلوم فى سبيل الكشف عن طبيعة الظواهر الأدبية، فالنقد الأدبى يعتبر من وجهه نظرنا أكثر الميادين التى تبدو فى حاجة إلى موقف تكاملى، سواء بينه وبين الفلسفة، أو بينه وبينا لعلوم الإنسانية. فالحقيقة الأدبية تزداد ثراء فى ظل اللقاء المتبادل بين النقد وبين هذه العلوم بوجه عام. على شرط إلا يفقد ذاتيته فى خضم هذه العلوم. وهذا يعنى أننا لا نتفق مع أصحاب الاتجاه السابق نظرا لأن النقد الأدبى، يجنى الكثير من وراء اتصاله بالعلوم الإنسانية من جهة، والفلسفة من جهة أخرى. فالفلسفة مثلا تعد نقطة البدء او المدخل الضرورى لفهم النقد والأدب واتجاهاته المعاصرة.

ولعل النقد الأدبى فى لقائه بالفلسفة يؤكد النظرة الكلية المتكاملة فى معالجة الظواهر الأدبية، ويستطيع عن طريق هذا اللقاء، أن ينظر إلى موضوعاته نظرة فلسفية عميقة، الأمر الذى يؤدى به إلى الوصول إلى باطن هذه الموضوعات، لا الاكتفاء بالنظر اليها من الخارج، نظرا لأنه يسعى إلى الكشف عما وراء الظواهر الأدبية، والسبر فى أغوارها. ويمكن أن يحقق هذا اللقاء انتعاشاً للفلسفة، فسوف تزداد الحقائق الفلسفية خصوبة وحيوية، إذا ما اتصلت نظرات الفلاسفة بنتائج البحوث والدراسات الأدبية والنقدية التى تنظر إلى الأدب من خلال معاييره وقيمة الفنية والاجتماعية. ويمكن من هذا المنظور أن يتوثق هذا اللقاء، وتتصل الميتافيزيقا بصلب الدراسات الأدبية والنقدية، فتساهم الفلسفة والنقد فى الكشف عن حقيقة الظواهر الأدبية وطبيعة تركيبها وعلل ظهورها واختفائها.

إشكالية المنهج:

يمكن أن يشف من تاريخ النقد فى القرن التاسع عشر أن مهمته الجوهرية كانت تتمثل فى تفسير الظواهر الأدبية على ضوء نظرة موضوعية تؤمن بوجود قوانين ضرورية تتحكم فى عالم الفرد والجماعة تقوم بتحديد التطور للظواهر الأدبية. هذه النظرية قد أثرت على جيل كامل من الباحثين أمتد حتى اربعينات القرن الماضى.

فمنذ أن اهتم "تين" بالمنهج الوضعى واعتبره المنهج الوحيد الذى بإتباعه يمكن أن نكشف عن القوانين التى تتحكم فى الظواهر الأدبية، والمسألة المنهجية، بدأت تحتل بشكل تدريجى مكانا بارزا فى ميدان النقد. فلقد أثارت هذه النظرية مسألة أمكان التوصل إلى المبادئ الكلية والقوانين العامة فى مجال النقد الأدبى، متأثرة فى ذلك بمناهج العلوم الطبيعية وبالفلسفة الوضعية.

إن هذه الآراء وغيرها قد تركت آثارا بارزة على اتجاهات ومناهج الدراسات النقدية المعاصرة عامة، ومناهج النقد الانجليزى والفرنسى والأمريكى خاصة، ومن مظاهر هذه الآثار محاولة فصل النقد الأدبى عن الفلسفة، ليصبح علما مستقلا بذاته ولقد نرى مظاهر أخرى تدل على الاندفاع، فى هذا الاتجاه الوضعى، مثل النزوع نحو تحليل الأثر تحليلا جزئيا يعتمد على دراسة عنصر الشكل وحده من أجل اكتشاف القوانين التى تحكمه.

وفى امكاننا أن نرى أيضا فى محاولة بعض النقاد فى الأخذ بالنظرة العلمية المجردة لفهم وتفسير الظواهر الأدبية مظهرا من مظاهر هذا لتأثير. ويمكن أن نعتبر أخيراً محاولة اندفاع النقد الأدبى المعاصر نحو العلوم الإنسانية والتجريبة، محاولة لم تخل من تأثير النظرة الوضعية. فلقد أكد "مادلينة" Madelenat وآخرون فى مقدمة كتابه "النقد الأدبى" أن النقد الأدبى اليوم يحاول أن يحتل موقعا جديدا بجوار العلوم الإنسانية والتجريبية.

واستطاع "جولدمان" فى "بحوث ديالكتيكية" ومورن" فى الاستعارات الملحة والأسطورة الشخصية " أن يقيما بمعنى ما تالفا مشتركا بين النقد الأدبى والعلوم الإنسانية والتجريبية. هذا الاتجاه كما يبدو لنا أمر يستوجب الاهتمام من جانب الباحثين والنقاد، ويتطلب النظر فى إمكانية الإفادة من هذه العلوم مع مراعاة طبيعة الأدب والنقد نفسه.

فليس من شك فى أن مجال العلوم الإنسانية والتجريبية مجال يطلق فيه الباحث التعميمات الواسعة النابعة من المشاهدة والاستدلال والفروض، ليحقق فى النهاية نظرة كلية مجردة مستندة إلى المبادئ الكلية والقوانين العامة ويمكننا أن نتساءل فى هذا الصدد عن أمكانية وضع إطار عام للنقد الأدبى، يحقق بفضله مناهج المشاهدة والتفسير فى دراسة الظواهر الأدبية والفنية. والواقع أن النقد المعاصر يحاول الأخذ بالمنهج العلمى لمحاولة اكتشاف الخواص العامة للظواهر الأدبية، مستعينا فى ذلك بمنهج اختبار الفروض عن طريق النتائج التجريبية. فأغلب الدراسات النقدية الراهنة تعتمد على الملاحظة والتصنيف والتفسير، أى أنها تعتمد على الطرق العلمية، والمناهج الموضوعية، ولا شك أن ذلك الاتجاه يخلص النقد نهائيا من الطرق العشوائية. فالمحاولات أذن تعد علمية باستنادها إلى المناهج العلمية، لا باستنادها إلى موضوع ظاهرة أو ظواهر أدبية معينة. فالدراسة التى تصنف الظواهر، وتتابع علاقاتها بغيرها من الظواهر، إنما تطبق المنهج العلمى، الذى يستطيع فى مجال النقد أن يضفى على النظرية النقدية طابعا معرفيا.

والدراسات النقدية الراهنة تهدف إلى التفسير بواسطة جمع المادة الأدبية، وتنظيمها وتصنيفها بقصد التعرف على الأسس التى تحكم الآثار الأدبية. فالمناهج التى تعالج هذه الآثار الأدبية تود القيام بوظيفة جوهرية تتمثل فى توسيع وتعميق النظرية النقدية، والمساهمة فى بذل الجهد الأمبريقى فى اختبار صحة أو دحض الفروض التى تستند عليها تلك الدراسات النقدية.

قواعد المنهج:

يرى أصحاب النزعة الوضعية فى النقد المعاصر عامة، وأصحاب النزعة الشكلية خاصة، أن كافة الظواهر الأدبية يمكن أن تخضع للقوانين العلمية، فالأشكال الأدبية مثلا، تحتوى فى داخلها على نظام منطقى متماسك، وبإمكان الناقد او الباحث الكشف عن ذلك النظام الداخلى أو القانون الذى يحكم ذلك الشكل الأدبى استنادا إلى القواعد المنهجية الأساسية التى تبدأ بالملاحظة والفروض، وتنتهى بالتعميمات التجريبية ليصل فى نهاية الأمر إلى مرحلة التفسير التى تمكن الباحث أو الناقد من الوصول إلى القاعدة أو الحكم الكلى. وفى ظل هذا الإطار التصورى يمكن للباحث أو الناقد أن يحصل على مجموعة أخرى من القضايا التى تحدد الفكرة العامة لطبيعة الظواهر أو الأشكال الأدبية محل الدراسة.

/ منهج اختبار الفروض:

ومناهج النقد المعاصر كما هو واضح تتميز بمجموعة من الملامح العامة، منها ضرورة توافر الباحث أو الناقد على مجموعة محددة من الفروض النظرية المستمدة من الظاهرة الأدبية، والإطار النظرى الذى يستمد منه الباحث فلسفته.

وفى هذا الصدد نذكر دراسة جولدمان للرواية الحديثة، حيث استطاع أن يشكل مجموعة من الفروض المستوحاة من البنيات الاجتماعية، وبنيات الشكل الروائى، ثم مر فيما بعد بالمرحلة التجريبية التى تبدأ حين ينشغل بعدد من القضايا النظرية المتأثرة بمبادئ النظرية النقدية، وما تتضمنه من قضايا، وما تثيره من مشكلات. وهذا يعنى أن الباحث أو الناقد لا يتجه نحو دراسة الظاهرة الأدبية بطريقة عشوائية، وإنما يستند إلى فرض نظرى يوجه نحوه جهده الفكرى، ونزعته التجريبية، فإذا خلت هذه الأخيرة من الفروض، أصبح عمله عقيما لا يقوده إلى حقيقة معينة.

فعملية تسجيل او جمع الظواهر الأدبية دون فرض سابق، تعتبر عملية تكديس لا جدوى منها. فالملاحظة لا تصبح علمية إلا إذا فسرت فى ضوء فرض معين.

لذلك فإن محاولة سرد الوقائع الأدبية وتكديسها لا يعد أمرا نافعا للبحث، والفرض الذى يوجه هذا الأخير لا يبلغ درجة الصحة إلا إذا وضع تحت محك الاختبار، وينتقل من التعميم غير المحقق إلى درجة التعميم التجريبى، وإذا تحقق الفرض وأكدته المشاهدات يدخل بذلك مرحلة القانون.

منهج الوصف والتحليل:

إن الظواهر الأدبية تتصف جميعها بالتفرد من ناحية، وبالطبيعة غير المتجانسة من جهة أخرى. وهذا يعنى أنه لا يوجد تطابق مطلق أو نسبى بين أثر أدبى وآخر، أو بين ظاهرتين أدبيتين فالأنواع الأدبية مثلا ليست ذات طبيعة واحده، فخصائص الشعر تختلف عن خصائص الرواية، حيث لا يمكن أن نجد قانونا يمكن أن يحكم خصائص كل منهما. لهذا يلجأ الباحث المعاصر إلى عملية تصنيف الأشكال والظواهر الأدبية. وعن طريق هذه العملية يظهر أمامنا مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين سائر الأشكال والظواهر الأدبية. فالدراسة الكمية للظواهر الأدبية تعد الطريق الموصل إلى اطلاق قضايا عامة تصل إلى درجة التعميم ويمكن عن طريق التصنيف ان نكشف عن مختلف أنماط الظواهر والأشكال الأدبية، كى نصوغها صياغة كمية وعلمية فى وقت معا، ومن ثم يكون التعميم، فى ذاته وصف علمى دقيق ومنظم للتتابع أو التواتر القائم فى الظواهر الأدبية.

ولكن تصنيف الظواهر أو الأشكال الأدبية يعد مرحلة لا تتجاوز مرحلة الوصف او تسجيل للظواهر او الأشكال الأدبية فالمنهج الكمى الذى يعتمد عليه الباحث فى هذا المجال لا يمكنه من أنجاز مرحلة التفسير، ذلك لأنه يبحث عن كيفية جمع المادة الأدبية وتبويبها، وكيفية كشف النمط الذى تترابط فيه ترابطا كميا. ويمكن فى هذا الصدد أن نعتبر التصنيف الذى قام به "بروب" عن شكل الحكايات الروسية الشعبية، مثالا بارزا للمنهج الكمى فى دراسة الظواهر الأدبية. فهو قد قام بعملية كشف عن مختلف معاملات الارتباط التى تحدد العلاقة التى تصل بين

اشكال الحكايات وبعضها. بمعنى أنه قد حاول التوصل إلى التواتر القائم بين العلاقات الشكلية الموجودة بين سائر الحكايات الروسية.

وبروب، قد تحقق من إيجاد رابطة معينة تربط بين متغيرين من متغيرات أشكال الحكايات التى تتجانس فى بنيات فنية معينة، وهنا توصل بمعنى ما من المعانى إلى تحقيق فكرة القانون الأدبى الذى يحدد العلاقة بين سائر أنماط الحكايات. وهذا القانون الأدبى هو غاية الباحث او الناقد فى الدراسة المعاصرة.

الموقف النظرى فى المنهج التفسيرى

هناك مواقف مختلفة بصدد المنهج التفسيرى فى النقد الأدبى. فلقد صدرت فى كتابات جولدمان وكاستيلا ولنهاردت حيث ذهب كل منهم بصدد التفسير المنطقى للنظرية الأدبية مذاهب شتى. فجولدمان مثلا يرى بأن المنهج الذى يمكننا بفضله أن نتوصل إلى تطبيق مبادئ العلوم الإنسانية يتمثل فى اتباع المنهج البنائى الدينامى.

بينما يرى كاستيلا بأن التصورات هى التى تؤسس كل التعريفات الخاصة بالنظرية. أما لينهاردت، فيعتقد بأن الأساس النظرى فى التفسير يستند فى أساسه إلى مسألة البنى الكلية الواسعة. التى نصل إليها عن طريق التحليل البنائى اللغوى، والتحليل الدينامى فى وقت معا.

والملاحظ بوجه عام أن استخدام مناهج البحث الامبريقية، فى تحليل الآثار الأدبية، يمكن أن توصلنا إلى معرفة الأنماط أو البنيات، استنادا إلى تحديد العلاقات السببية التى تربط بنيات لآثار الأدبية برباط العلية والمعلولية.

ويتميز منهج التفسير باستخدام طرائق البحث فى المنطق. والباحث الذى يطبق قواعد هذا المنهج ينشغل أساسا بنتائج الدراسة، وبالإجابة على السؤال: كيف نتوصل إلى هذه النتائج؟ وهذا يعنى أن منهج التفسير يبدو كأنه منهج استدلالى الطابع، ومن ثم فهو يتسم بالاستدلال المنطقى، ومحاولة الربط بين الظواهر الأدبية وغيرها من الظواهر الأخرى او ربطة بالقوانين والفروض النظرية المجردة. فمهمة

الباحث أو الناقد فى ظل هذا المنهج هى التوصل إلى العلاقات الموضوعية التى تصل ما بين الظواهر الأدبية وغيرها، على ضوء المبادئ او النظريات العامة التى تؤلف الإطار التصورى للباحث او الناقد.

فإذا حاولنا مثلا أن نفسر ظاهرة شيوع العبث فى الأدب العربى فى أواخر ستينيات القرن الماضى من الجانب النفسى الاجتماعى ينبغى أن نتوصل إلى بعض معاملات الارتباط المنطقى الذى يربط بين الجانب النفسى والاجتماعى من جهة وطبيعة الظروف العامة للمجتمع من جهة أخرى، وظاهرة العبث من جهة ثالثة، فقد نتوصل إلى الكثير من النتائج إذا ما درسنا الملامح العامة للبناء الاجتماعى وعناصر التغير النفسى لدى الفرد المبدع فقد يؤدى تغير البنيات الاجتماعية إلى تغير فى ميزان القيم، لا يجعل الفرد داخل إطار معين من التآزر او التكيف الجديد قد يكون فرضا من الفروض الموجهة لدراسة ظاهرة العبث، وهذا يعنى محاولة تطبيق المنهج التجريبى الموجه فى دراسة تلك الظاهرة.

ويمكننا أيضا أن نرى درجة ارتباط الفرد المبدع بمجتمعه، ومدى اندماجه فى إطاره العام، فندرس العوامل المحددة لاتجاه الكاتب، كأن تكون فنية أو سياسية أو نفسية أو اجتماعية، وندرس كذلك مهمته فى الحياة الاجتماعية. بمعنى أننا نجد أن تغير ميزان القيم قد جعل الفرد المبدع ينغلق على وجوده الشخصى.

إلا أن هذه كلها ليست الأفروضا يجب أن نضعها تحت محك التجربة التى تحد من اساءة استعمالها سواء بالتعسف او التبرير ومن الجلى كذلك أن محاولة التفسير فى أساسها أنما هى محاولة فهم الظواهر الأدبية، ومحاولة استخدام التفسير (الاستنباطى أو الاستقرائى)، يؤدى بالضرورة إلى أثراء وإنعاش مختلف القضايا النظرية النقدية، وذلك عن طريق التفاسير التى يقدمها النقاد او الباحثون لمختلف المشكلات أو القضايا.

يحاول النقد الأدبى جاهدا فى الآونة الحاضرة، التمسك بالنزعة الوضعية والتشبث بتطبيق مناهج العلوم الإنسانية والطبيعية. فى دراسة الظواهر الأدبية.

ويثير هذا الاتجاه اشكالا منهجيا خاصا يتعلق بكيفية دراسة الظاهرة الأدبية.

فالاتجاه البنائى الشكلى مثلا يعتمد على مبدأ العزل التجريبى الشائع فى مجال العلوم الطبيعية والإنسانية. فيركز اهتمامه اساسا على شكل الأثر، ويترك جانبا عنصر المضمون، حتى يستطيع الوصول إلى اكتشاف التواتر والاطراد فى الأشكال الأدبية لمحاولة التعرف على القوانين التى تحكمها. وهذا يعنى أن ذلك الاتجاه لا يأخذ بمبدأ تكامل الأثر، ولا ينظر إليه باعتباره كلا ديناميا، فعناصره المتعددة تؤكد لنا عملية التفاعل الدينامى من جهة والتساند الوظيفى من جهة أخرى.

وإذا نحن تساءلنا: أفلا نلمس فى هذا المبدأ أعنى مبدأ عزل الشكل عن المضمول عيبا شائعا؟ إذا نحن القينا هذا السؤال فالجواب على ذلك أن هذا العيب قائما فعلا ويتمثل فى إننا هنا بصدد تفتيت لوحدة الأثر الأدبى، وإننا بصدد آراء لا تقيم الطبيعة الأثر وزنا.

فمحاولة التوصل إلى مبدأ أو قانون يفسر الأشكال الأدبية تبدو نزعة ميتافيزيقيه وليست من العلم فى شىء. فليس من العلم أن نأخذ بمبدأ واحد يفسر كافه الآثَر الأدبية. ومن ثم فنحن نرى أن قيام علم أحادى النظرة، بوساطة تحليل الأثر الأدبى تحليلا شكليًا يعد أمر يتنافى مع النظرة العلمية من جهة وطبيعة وخصائص الآثار الأدبية من جهة أخرى.

فالظواهر الأدبية ظواهر مركبة متشابكة، ذات جوانب وأبعاد متعددة، ونتيجة لهذا يجب أن تدخل فى اختصاص علوم متعددة: كعلم اللغة وعلم الاجتماع،

والتاريخ، والنفس،، الخ، ولعل فكرة قيام أو إمكان التوصل إلى القوانين الأدبية، يثير الكثير من القضايا لدى نقاد الأدب انفسهم باعتبار أن البنيات الأدبية ليست بنيات طبيعية يمكن مقارنة بعضها ببعض كما يفعل أصحاب الاتجاه البنائى الشكلى. وعلى هذا الأساس فلا يمكن التوصل إلا إلى مجرد التعميمات الواسعة، لا إلى القوانين الدقيقة التى يصوغها علماء الطبيعة، نظرا لأن كل ظاهرة تفرض منهجًا خاصا، ولذلك كان ميدان النقد الأدبى متعدد المناهج، الأمر الذى لا يمكننا من أن نطابق أو نماثل بين منهج العلم الطبيعى، ومنهج النقد الأدبى. وإن كنا نرى أنه من الضرورى أن يجمع النقد الأدبى فى منهجه الأساس النظرى، والجوانب التجريبية حتى لا ينعزل عن تطور العلوم الأخرى.

فلا يمكن للناقد مثلا أن يستخدم المنهج التجريبى، وأن يتجه فى نفس الوقت اتجاها نظريا، دون أن ينشغل بقضايا علم النفس، والاجتماع، والتاريخ،،، الخ، ذلك كما يفعل فى الآونة الحاضرة علماء الاجتماع فى أغلب الأحيان حين يعودون إلى أصول علم الاقتصاد والسياسة وغيرها من العلوم.